« دالة الانتاج » في الاعـوام العشرين الماضية لاعتمادها كأساس في تقدير الناتج الوطني خلال الفترة موضع الدراسة . ويقصد « بدالة الانتاج » مجموع الانتاج المتحقق ينتجه لمزج اليد العاملة ورأس المال بنسب متفاوتة . غير ان النتائج التي يحصل عليها تكون على اساس القيمة النقدية للناتج الوطني وليست القيمة الحقيقية اذ لا بد للتوصل الى القيمة الحقيقية من قسمة الناتج النقدي على الارقام القياسية لمستوى الاسعار .

وقد اخذ المؤلف بعين الاعتبار مجمل السياسة الاقتصادية في اسرائيل عند بحث التغيرات المرتقبة في هيكل الاقتصاد الاسرائيلي الى جانب العوامل الاقتصادية الرئيسية مثل توفر الموارد ، وحجم السوق المحلي ، وندارة المياه ، وسياسة استيعاب المهاجرين والوضع العسكري في المنطقة . ويمكن القول بأن هذه الافتراضات قريبة من الواقع السياسي والاقتصادي في اسرائيل والمنطقة بأسرها .

الجدول رقم ٣
التغيرات الهيكلية المرتقبة في الاقتصاد الاسرائيلي

معدلات النمو (نسبة مئوية)

القطاع	١٩٧٠-١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٨٠
الزراعة	٦،٥	٥،٥
الصناعة والتعدين	١٢،٠	١٠،٠
البناء	٧،٠	٥،٠
النقل	١٠،٠	٩،٠
القطاع العام	٥،٠	٥،٠
المساكن	٦،٠	٥،٠
التجارة والخدمات	٧،٢	٤،٧

تعكس التغيرات الهيكلية المرتقبة في الاقتصاد الاسرائيلي خلال العقد القادم السياسة الاقتصادية الراهنة وهي توجيه مزيد من الموارد صوب قطاع الصناعة والتعدين ، ووصول القطاع الزراعي الى درجة من التشبع والتركيز على تطوير قطاع النقل لاهداف اقتصادية واستراتيجية معا . ان حدوث تغير ملحوظ في هيكل الاقتصاد الاسرائيلي يترك ذيولا اقتصادية وسياسية واسعة المدى . فعلى الصعيد السياسي قد يؤثر على بنية الاحزاب السياسية ومواقفها في اسرائيل خصوصا بالنسبة لنظرتها الى دور الدولة في عملية البناء السياسي والاقتصادي ومدى التزامها او تحولها عن الخط الاشتراكي خصوصا الاحزاب اليسارية . ونظرا لاهمية هذا الموضوع فان مركز الابحاث الان يعد دراسة شاملة عن هذا الموضوع حيث تحاول ربط التطورات الاقتصادية التي حدثت بالعقدين الاخيرين بالتطورات السياسية داخل اسرائيل .

ميزان المدفوعات : لا تزال مشكلة ميزان المدفوعات على رأس المواضيع التي تحظى باهتمام المسؤولين في اسرائيل . وزاد هذا الاهتمام بعد حرب حزيران نتيجة للارتفاع الكبير في النفقات العسكرية ، لذلك فقد حاول المؤلف ان يلم بجوانب الازمة عن طريق طرح عدد من البدائل لما سيكون عليه العجز في عشر السنوات القادمة . وقد افترض الحالات التالية : ١ ــ الحالة القصوى (أ) التي تفترض استمرار معدل استيراد السلع غير الدفاعية خلال ١٩٦٠ ــ ١٩٧٠ في المستقبل . في هذه الحالة لن يغطى العجز في الميزان التجاري قبل نهاية القرن. ٢ ــ الحالة (ب) تمثل وضعا مماثلا مع افتراض معدل اقل للنمو الاقتصادي في حدود ٨٪ سنويا زيادة في الناتج الوطني ونفس النسبة للواردات . ٣ ــ الحالة (هـ) تفترض معدلا للنمو قدره ١٣،١٪ للصادرات و٧،٨٪للواردات وهو اقرب الافتراضات الى السياسة الاقتصادية الاسرائيلية بالنسبة للميزان التجاري . ٤ ــ الحالة (ر) تمثل السياسة التي سارت عليها الحكومة الاسرائيلية خلال الكساد الذي ساد الاقتصاد الاسرائيلي عام ١٩٦٦ عن طريق تخفيض معدل زيادة الناتج الوطني ومعدل نمو الواردات . ٥ ــ الحالتان (ح ، و د) تفترضان معدلا متشائما لنمو الصادرات ومعدلا مبالغا فيه قليلا للواردات .

ويلاحظ ان هنالك تركيزا خاصا على الميزان التجاري من ميزان المدفوعات على اعتبار ان العجز المطلق بين الواردات والصادرات كبير جدا ، وان اي علاج جذري يجب ان ينبثق من عملية تصحيح للميزان التجاري قبل اي بند آخر من ميزان المدفوعات . ويؤكد المؤلف انه يمكن ضغط العجز الى حوالي النصف في عام ١٩٨٠ بالمقارنة لما هو عليه في عام ١٩٧٠ (انظر الجدول رقم ٤) .

ولا تزال زيادة الصادرات تشكل الهاجس لكافة المسؤولين في اسرائيل . انطلاقا من هذه الحقيقة يعالج المؤلف « الميزة النسبية » للسلع الاسرائيلية في الاسواق العالمية ، حيث يخلص الى نتيجة تتلخص في انه لا يمكن لاسرائيل ان تحقق زيادة في